حافظت على تصنيفها الائتماني الجيد في التقرير الصادر عن وكالة «ستاندرد آند بورز»

«الشال»: الكويت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها من الناحية المالية

أوضح تقرير الشال الأسبوعي أن الكويت حافظت على تصنيفها الإئتماني الجيد في التقرير الصادر عن وكالة «ستاندرد آند بورز» بتاريخ 19 يوليو الجاري، وإستمر تصنيفها عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك أمر طيب. ذلك التصنيف الجيد نافع لأنه يخفض تكاليف الإقتراض لو لجأت الدولة إلى الإقتراض لتغطية نفقاتها وهو أمر محظور حتى الآن بسبب عجز الحكومة عن ترشيد نفقاتها ووقف فسادها، ولكنه يظل مفيداً أيضاً لدوره في خفض تكاليف الإقتراض لمؤسسات القطاع الخاص لو أرادت اللجوء إلى السوق العالمي لتمويلها.

المدى الزمني لذلك التصنيف هو نهاية عام 2022، والوكالة حددت شروط رفع التصنيف أو خفضه، والقرار في الحالتين يتأثر بتطورات سوق النفط والأحداث الجيوسياسية وهي متغيرات يصعب التأثير فيها، ويرتبط بسياسات إصلاح داخلية تعتقد الوكالة بضعف إحتمالات تحققها. والركيزة الأساس في جودة التصنيف الإئتماني هو طمأنة المقرض أو المتعامل مالياً أو تجارياً مع الكويت بأن لديها مدخرات تعادل 400 في المئة حجم إقتصادها. وقد تبلغ 430 في المئة ذلك الحجم بحلول نهاية عام 2019، وبالتالي لا خوف على المدى القصير من إحتمال عجزها عن مواجهة إلتزاماتها.

ونحن نعتقد بأنه تقرير متوازن ومحترف، فهو يخاطب عملائه وهو المتعاملين إئتمانياً أو تجارياً مع الكويت، ويذكر بأن الكويت من الناحية المالية ولفترة تراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، قادرة على الإيفاء بإلتزاماتها، وعنصر التوازن في التقرير هو، أنه يعرض لوضع وأداء البلد الاقتصادي بصورة مختلفة تماماً عن وضعها المالي، والأداء الاقتصادي الضعيف دائم ما لم تحدث له إصلاحات جوهرية، بينما الوضع المالي مؤقت ومرتبط بمتغيرات لا يمكن التأثير في معظمها.

في الجانب الاقتصادي، وكل الأرقام والتعليقات منقولة حرفياً من تقرير الوكالة، يذكر بأن المتوسط الحسابي البسيط للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013–2019 لم يتعدى 0.61 في المئة، أي أقل من 1 في المئة، أو أدنى كثيراً من معدل النمو السكاني. وبسبب النمو الضعيف حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السبع المذكورة نمواً سالباً متصلاً راوح بين 0.5– في المئة سنوياً في أدناه و2.9– في المئة في أعلاه. وذكر التقرير بأن حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي انخفض من 174 مليار دولار أمريكي في عام 2013، إلى 136 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وأن نصيب الفرد الإسمي منه انخفض من معدل 43.9 ألف دولار أمريكي في عام 2013، إلى معدل 28.8 ألف دولار أمريكي في عام 2019. والتقرير يذكر بأن إعتماد الكويت على النفط ظل كما هو، فصادرات النفط تحقق 90 في المئة من حصيلة الصادرات، و90 في المئة من النفقات العامة يمولها إيرادات النفط، أي أن الإصلاح المالي والاقتصادي لازال مجرد سراب.

ونحن نود إعادة التذكير بأن هناك خطورة في الخلط ما بين ما هو مالي مؤقت، وسلامة وإستدامة الاقتصاد، والخطورة مصدرها يأتي من إحتمال قيام بعض المسئولين بتسويق التقرير على أنه شهادة بسلامة الأداء الاقتصادي، ذلك الخلط، قد يعطي فسحة لمزيد من توسع السياسة المالية، ويعطل جهود الإصلاح، ويتسامح من الإستمرار في هدر وفساد إستخدامات الموارد المالية، ومعها تقويض فرص الإصلاح الاقتصادي.

العمالة–أ: الأعداد والأجور وقطاع العمل 2018

تشير آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية عام 2018 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.104 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية «2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017». وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها –القطاع العائلي– البالغة نحو 707 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.811 مليون عامل «2.712 مليون عامل في نهاية عام 2017»، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.1 في المئة من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية عام 2018 «25 في المئة من إجمالي العمالة في نهاية عام 2017».

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1778 دينار كويتي «1769 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1272 دينار كويتي «1265 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، بفارق بحدود 39.7 في المئة لصالح أجور الرجال. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 724 دينار كويتي «710 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 664 دينار كويتي «656 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، بفارق لصالح الذكور بحدود 8.9 في المئة، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1482 دينار كويتي «1478 دينار كويتي في نهاية عام 2017». ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 695 دينار كويتي «684 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، بفارق بين المعدلين بحدود 113.3 في المئة لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1411 دينار كويتي «1387 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، أي أدنى بنحو 20.6 في المئة من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي. ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 861 دينار كويتي «835 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، أي أدنى بنحو 32.3 في المئة من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 269 دينار كويتي «261 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، أي نحو 37.2 في المئة من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 386 دينار كويتي «375 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 43.3 في المئة ولكنه أدنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي بنحو 41.9 في المئة.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1697 دينار كويتي «1684 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، وللإناث الكويتيات نحو 1202 دينار كويتي «1189 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 41.2 في المئة. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 281 دينار كويتي «274 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 449 دينار كويتي «442 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 59.4 في المئة. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1415 دينار كويتي «1405 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 298 دينار كويتي «291 دينار كويتي في نهاية عام 2017»، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

ويبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 308 ألف عامل «294 ألف عامل في نهاية عام 2017» –بينما يبلغ عددها نحو 335 ألف عامل وفق بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية–، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73 ألف عامل «71 ألف عامل في نهاية عام 2017» أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.8 في المئة عمالة حكومية و19.2 في المئة عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40.7 في المئة، إضافة إلى نحو 4.4 في المئة من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 15 في المئة لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.8 في المئة لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 81.8 في المئة من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراة، ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنتظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الإنفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب إنتشار شهاداته المضروبة.

العمالة–ب: العمالة المنزلية أو القطاع العائلي 2018

نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية عام 2018 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 707 ألف عامل «678 ألف عامل في نهاية عام 2017»، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 352 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 355 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 234 ألف عامل «224 ألف عامل في نهاية عام 2017»، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 139 ألف عاملة «162 ألف عاملة في نهاية عام 2017» أي أنها إلى انخفاض ربما بسبب الأزمة مع الفلبين، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 45.7 في المئة من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 19.8 في المئة من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسيريلانكا على نحو 91.3 في المئة من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها 3.5 في المئة وأدناها 0.3 في المئة أو أقل، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 3.5 في المئة من جملة تلك العمالة، ثم ساحل العاج ومدغشقر بنسبة 0.6 في المئة لكل منهما، ثم الكاميرون بنسبة 0.3 في المئة.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 906 ألف عامل «858 ألف عامل في نهاية عام 2017»، أي ما نسبته 32.2 في المئة من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 37.3 في المئة من جملة العمالة الوافدة أي تحتل الصدارة في الحالتين، تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 493 ألف عامل «466 ألف عامل في نهاية عام 2017»، وبنسبة 17.5 في المئة من إجمالي العمالة ونحو 20.3 في المئة من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 381 ألف عامل «366 ألف عامل في نهاية عام 2017»، وبنسبة 13.5 في المئة من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 270 ألف عامل «253 ألف عامل في نهاية عام 2017»، أو ما نسبته 9.6 في المئة من إجمالي العمالة ونحو 11.1 في المئة من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين بلد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 217 ألف عامل «243 ألف عامل في نهاية عام 2017»، وبنسبة 7.7 في المئة من إجمالي العمالة، وبنحو 8.9 في المئة من إجمالي العمالة الوافدة.

نتائج بنك الخليج – النصف الأول 2019

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً «بعد خصم الضرائب» بلغت نحو 23.98 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 2.84 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.6 في المئة، مقارنة بنحو 26.81 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. ويعود الانخفاض في ربحية البنك إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 9.41 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 55.65 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 65.07 مليون دينار كويتي. وجاء هذا الانخفاض في ربحية البنك بالرغم من انخفاض مجمل المخصصات بنحو 6.44 مليون دينار كويتي.

إجمالي الإيرادات التشغيلية في النصف الأول 2019

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 95.58 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 1.52 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.6 في المئة مقارنة بنحو 97.10 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.38 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.1 في المئة، وصولاً إلى نحو 74.49 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 76.87 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع بند إيرادات أخرى بنحو 1.63 مليون دينار كويتي ليصل إلى نحو 2.04 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 414 ألف دينار كويتي في العام الفائت.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 7.90 مليون دينار كويتي أو نحو 24.6 في المئة، لتصل إلى نحو 39.93 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.03 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، بإستثناء بند تكاليف إشغال الذي انخفض بنحو 865 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.8 في المئة، مقارنة بنحو 33 في المئة للفترة ذاتها من العام الفائت. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 6.44 مليون دينار كويتي أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 17.4 في المئة كما أسلفنا، لتصل إلى نحو 30.55 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 36.99 مليون دينار كويتي. وبذلك انخفض هامش صافي ربح البنك إلى 25.1 في المئة من إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقارنة بنحو 27.6 في المئة للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد انخفض بما قيمته 5.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته نحو 0.1 في المئة، ليصل إلى نحو 6.011 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.016 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. بينما ارتفع الإجمالي بنحو 169.7 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 2.9 في المئة، عند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ نحو 5.841 مليار دينار كويتي. وانخفض بند أذونات وسندات خزينة بنحو 69.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 17.5 في المئة، وصولاً إلى نحو 326.5 مليون دينار كويتي «5.4 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل 395.7 مليون دينار كويتي «6.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، وانخفض بنحو 154.2 مليون دينار كويتي أو نحو 32.1 في المئة، مقارنة مع نحو 480.7 مليون دينار كويتي «8.2 في المئة من إجمالي الموجودات» خلال النصف الأول من عام 2018. بينما ارتفع بند قروض وسلف إلى العملاء بنحو 0.1 في المئة أي ما قيمته 5.3 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 3.955 مليار دينار كويتي «65.8 في المئة من إجمالي الموجودات» مقابل 3.950 مليار دينار كويتي «65.7 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 76.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2 في المئة عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حيث بلغ آنذاك ما قيمته 3.879 مليار دينار كويتي «66.4 في المئة من إجمالي الموجودات». وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 76.8 في المئة مقارنة بنحو 77 في المئة.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 1.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.03 في المئة لتصل إلى نحو 5.386 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2018، حيث بلغت حينها نحو 5.388 مليار دينار كويتي. بينما ارتفعت بنحو 144.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 2.8 في المئة عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.6 في المئة، مقارنة بنحو 89.7 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك انخفضت مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات «ROA» ليصل إلى نحو 0.8 في المئة مقابل 0.9 في المئة، وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال «ROC» ليصل إلى نحو 15.7 في المئة قياساً بنحو 17.6 في المئة، وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» ليصل إلى 7.6 في المئة بعد أن كان عند 9.1 في المئة، وانخفضت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 8 فلوس مقارنة بنحو 9 فلوس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد «P/E» نحو 18.9 ضعف مقارنة بنحو 13.2 ضعف، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد «EPS» بنحو 11.1 في المئة، مقابل ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنحو 27.8 في المئة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة، مقارنة بنحو 1.2 مرة، للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفض المؤشر العام «مؤشر الشال». وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 535.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.4 نقطة ونسبته 0.6 في المئة عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 106.4 نقطة أي ما يعادل 24.8 في المئة عن إقفال نهاية عام 2018.

«يوباك» تحقق أرباحاً بقيمة 2.18 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2019

شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية «يوباك» الشركة الرائدة في إدارة المرافق والعقارات التجارية اليوم عن بياناتها المالية للربع الثاني من عام 2019 حيث بلغت صافي الأرباح 2.18 مليون دينار كويتي بتراجع نسبته 23.35 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما تراجعت إيرادات الشركة بنسبة 2.34 في المئة خلال الربع الثاني من العام من 3.47 مليون دينار كويتي لتصل إلى 3.39 مليون دينار كويتي.

وفي هذا الصدد أوضحت نادية عقيل الرئيس التنفيذي لشركة يوباك: تستمر مشاريعنا الرئيسية في الكويت في العمل بكفاءة، إلا أننا شهدنا انخفاضاً في الاستخدام الكلي لحركة المرور في مبنى الركاب T1 في مطار الكويت الدولي بسبب انتقال بعض شركات الطيران إلى مباني الركاب المخصصة لها، ونحن نتوقع زيادة في استخدام مواقف السيارات الإضافية تماشيًا مع الزيادة المتوقعة في نمو حركة المسافرين عامًا بعد عام. أما في أبو ظبي، فمشروع ريم مول الذي نقوم بتطويره والذي تبلغ قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي يمضي قدماً وفق الجدول الزمني الذي يستهدف افتتاحه بنهاية عام 2020».

كما تقوم يوباك حالياً بإدارة أربعة مشاريع رئيسية في الكويت، بما في ذلك إدارة وتشغيل مجمع السوق في مطار الكويت الدولي T1، ومواقف السيارات والمرافق التابعة له، بالإضافة إلى إدارة العقارات ومواقف السيارات في مبنى مطار الشيخ سعد. كما تقوم يوباك أيضاً بإدارة موقف السيارات والمرافق ذات الصلة في مبنى الركاب T4. وكذلك إدارة وتشغيل مجمع ديسكفري في مدينة الكويت.

«KIB»: يطلق حملة «اربح سفرتك حول العالم مع بطاقاتنا الائتمانية وخلها كاش علينا»

أعلن بنك الكويت الدولي «KIB» عن إطلاق حملته الترويجية الجديدة لموسم الصيف تحت عنوان «اربح سفرتك حول العالم مع بطاقاتنا الائتمانية وخلها كاش علينا»، وذلك لمكافأة عملائه عند استخدام بطاقاتهم الائتمانية داخل وخارج الكويت، مانحاً إياهم فرصة الفوز برحلة سفر حول العالم والعديد من الجوائز النقدية، بالإضافة إلى ميزة الاسترداد النقدي لغاية 3 في المئة من قيمة مشترياتهم.

وخلال فترة الحملة التي تستمر حتى 23 سبتمبر المقبل، سيتمكن العملاء من الدخول في 3 سحوبات شهرية والسحب على الجائزة الكبرى. ومن المقرر إجراء السحب الأول يوم 30 يوليو، والثاني يوم 27 أغسطس، والثالث على الجائزة الكبرى يوم 1 أكتوبر، وذلك تحت إشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة.

ومن جانبه، صرح مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد، عثمان توفيقي: «أن «KIB» يواصل التزامه بتقديم خدمات مصرفية غير تقليدية لعملائه، إلى جانب ابتكار العروض الترويجية المميزة التي يمكنهم الاستفادة منها. موضحاً أنه مقابل كل 1 دينار يتم إنفاقه داخل الكويت يحصل العميل على فرصة واحدة لدخول السحب، فيما تتضاعف فرص الفوز إلى 3 فرص مقابل كل 1 دينار يتم إنفاقه خارج الكويت، وذلك عند استخدام بطاقات «KIB» الائتمانية لإتمام أي عملية شراء عن طريق نقاط البيع.

يوفر من خلالها طريقة سهلة وآمنة لتحصيل المدفوعات عبر تطبيق الشركة الإلكتروني

«البنك الوطني» يوقع اتفاقية شراكة مع «Careem»

إنطلاقاً من حرصه الدائم على توفير أفضل وأحدث خدمات وتسهيلات الدفع لعملائه، قام بنك الكويت الوطني بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة Careem الرائدة في خدمة حجز السيارات عبر التطبيقات الذكية، ويوفر الوطني من خلال تلك الشراكة طريقة سهلة وآمنة لتحصيل المدفوعات عبر تطبيق Careem الإلكتروني والتي تمكن المستخدمين من الحجز والدفع إلكترونياً بطريقة أكثر سرعة.

وتعد Careem المنصة التكنولوجية الرائدة على مستوى المنطقة والتي تمارس أعمالها في الكويت منذ العام 2017، ولقد توسعت Careem الرائدة في مجال النقل التشاركي في تقديم خدماتها بالمنطقة في كل من مصر والسعودية حيث تتواجد Careem في 100 مدينة تنتشر في 14 دولة بمنطقة الشرق الأوسط. وقد استحوذت UBER على الشركة في صفقة قياسية بلغت قيمتها 3 مليارات دولار.

وتعقيباً على الشراكة الجديدة قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الكويت الوطني محمد العثمان «يسعدنا الإعلان عن التعاون مع شركة Careem والذي يأتي في إطار حرصنا الدائم على توفير أفضل حلول الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت مع مراعاة أعلى معايير الأمان بهدف تشجيع المعاملات غير النقدية وزيادة الاعتماد عليها».

وأكد العثمان على أن بنك الكويت الوطني يبقى الخيار الرئيسي للشركات العالمية الكبرى للتعاون في تقديم أو تطوير خدماتها في الأسواق التي يعمل بها البنك وخاصة السوق الكويتي وهو ما يؤكد على تميز الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه إضافة إلى ما يتمتع به الوطني من ميزة تنافسية على المستوى المحلي إلى جانب الانتشار الجغرافي لعملياته الدولية.

وأضاف العثمان «نعد عملاء بنك الكويت الوطني بالمزيد من الشراكات مع شركات كبرى موثوق بها بهدف حصولهم على تجربة مصرفية متميزة تتضمن توفير أسهل وأسرع الحلول والتقنيات لإتمام مدفوعاتهم».

وأشار العثمان إلى أن هذا التعاون سيوفر لعملاء بنك الكويت الوطني ومستخدمي Careem وسيلة سهلة ومريحة للدفع في إطار سعي الوطني إلى تقديم الحلول المصرفية المتكاملة والمتطورة للعملاء والشركات وذلك لتسهيل أعمالهم وحياتهم اليومية.

جانب من توقيع الاتفاقية

ومن جانبه قال المدير العام لمنطقة الخليج العربي في Careem خالد نسيبة «ستوفر شراكتنا مع بنك الكويت الوطني طريقة تحصيل مدفوعات سهلة وآمنة من خلال البنك، ونحن سعداء بالشراكة مع مؤسسة مصرفية رائدة مثل بنك الكويت الوطني كما نتطلع إلى المزيد من التعاون في المستقبل».

ويسعى بنك الكويت الوطني دائماً إلى توسيع باقة المنتجات والخدمات وتوفير حلول دفع سهلة وآمنة، تتماشى مع جميع احتياجات العملاء ومتطلباتهم المصرفية.

ويحرص بنك الكويت الوطني على توفير أحدث التقنيات والخدمات التكنولوجية الآمنة لعملائه، ومن هذا المنطلق يسعى البنك باستمرار إلى تحديث برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، حيث أطلق البنك خلال الفترة الماضية العديد من التحديات والخدمات الجديدة للبرنامج والتي تهدف جميعها إلى توفير الخدمات المصرفية بطريقة سهلة وآمنة للعملاء لإدارة حساباتهم والقيام بالعديد من المعاملات المصرفية بكل سرعة وسهولة.